

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٣٧ لسنة ١٩٦٢ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للطيران ،
وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

قرر :

مادة ١ - قل جميع المعاين والمتدين والمكلفين بالمؤسسة المصرية العامة للطيران من المهندسين والموظفين من الوزارات والمصالح والجامعات والمؤسسات والهيئات أو الشركات من ترغب المؤسسة في الاحتفاظ بهم إلى المؤسسة المصرية العامة للطيران .

مادة ٢ - تفوض مجلس إدارة هذه المؤسسة تسوية حالة من ينقل لها بمقتضى المادة الأولى بهذا القرار وذلك بوضعهم في الدرجات التي تتناسب مع مؤهلاتهم وتاريخ حصولهم عليها وخبراتهم مع منحهم المرتبات المناسبة في حدود ربط الدرجة أو الفئة التي تسوى حالتهم عليها من بدايته حتى نهايتها .

مادة ٣ - تسرى أحكام المادة السابقة على المصيبيين بعقود بعثات شاملة بالمؤسسة من ذوى الكفاءات والخبرات الخاصة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١
بنج بدل إقامة لموظفي الدولة وعمالها في محافظة أسوان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بنج بدل إقامة لموظفي الدولة وعمالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان ،

وعلى موافقة مجلس الريادة ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن مد المهلة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للؤسسة المصرية العامة للطيران لمدة ستة شهور أخرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣٧ لسنة ١٩٦٢ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للطيران ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الريادة ،

قرر :

مادة ١ - تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بالنسبة للؤسسة المصرية العامة للطيران لمدة ستة شهور مع استمرار سريان جميع الأحكام والنظم المضمن بها حالياً فيها حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

قرر :

قرار :

مادة ١ - يمنع أعضاء مجلس إدارة معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة بدل حضور قدره خمسة جنيهات عن الجلسة الواحدة شرطه إلا يزيد ما يتلقاه المضبوط عن مائة جنيه في السنة.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

مادة ١ - يمنع موظفو الدولة وعوائلها الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية ويغتسل هذا البدل إلى ٢٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موظفه الأصلى محافظة أسوان بشرط ألا يكون الموظف أو العامل متعملاً بسكن مجاني أو يدفع فيه إيجاراً أسمياً . وذلك بدلًا من الفئات الواردات بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن تقرير بدل حضور لأعضاء مجلس كلية الشرطة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم كلية الشرطة والقوافل

المعدلة له،

وعلى موافقة مجلس الريادة،

قرار :

مادة ١ - يمنع أعضاء مجلس كلية الشرطة بدل حضور قدره خمسة جنيهات عن الجلسة الواحدة بشرط ألا يزيد ما يتلقاه المضبوط على مائة جنيه في السنة.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٤

بشأن تقرير بدل حضور لأعضاء مجلس إدارة معهد

الدراسات العليا لضباط الشرطة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم هيئة الشرطة والقوافل

المعدلة له،

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم معهد الدراسات

العليا لضباط الشرطة،

وعلى موافقة مجلس الريادة،